مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

من المصادر العربية لتاريخ الماء بحواضر الغرب الإسلامي
حاضرة مكناس بالمغرب الأقصى أنموذجًا

د. السهلي محمد
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
دكتوراه في التاريخ الحديث
مكناس – المملكة المغربية

مُلَخّص

إذا كانت عملية كتابة التاريخ تقوم على وجود المصادر وتشترط على الباحث أن يتأكد من توفر المصادر وتحري صحتها نسبة ومضمونا وامتلاك القدرة على استثمارها، فإن البحث في تاريخ الماء يفرض تنويع المصادر والانفتاح على حقول معرفية مختلفة كالفقه والقانون والتاريخ والجغرافيا لإنتاج المعرفة التاريخية. على أن حضور الماء في المصادر والمصنفات يختلف اختلافا بيّنا حسب اتجاهاتها ونوعيتها والغرض من تأليفها؛ فذكر الماء في الحوليات التاريخية ورد في سياق تفسير بعض الوقائع الحربية والأحداث السياسية كما ورد ذكره ارتباطًا بالمنجزات العمرانية للسلاطين، أما المصادر الجغرافية والرحلات فقد ذكر الماء فيها في إطار وصف المجال الطبيعي، فكان الماء بذلك معيارًا ومقياسًا للتفاضل بين المدن والحواضر، وبخصوص المصنفات الفقهية والنوازلية، فقد ورد الماء فيها كمصدر للخلاف والتوتر بين المجموعات البشرية حول ملكيته وقوانين استغلاله وتوزيعه، ثم كتب المناقب والتصوف التي ورد الماء فيها مقترنًا بالكرامة والولاية والصلاح، وأخيرًا كتب الخراج التي اقترن الماء فيها بالأرض لما له من أهمية في تحديد نوع الجباية الواجبة على مالكها.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٩ يوليو ٢٠٢٤
تاريخ قبول النشر: ٣١ أغسطس ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

الماء؛ الغرب الإسلامي؛ المصادر؛ تاريخ المياه؛ مكناس

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2024.308311.1154

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

السهلي محمد. "من المصادر العربية لتاريخ الماء بحواضر الغرب الإسلامي: حاضرة مكناس بالمغرب الأقصى أنموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد السابع والستون؛ مارس ٢٠٢٥. ص ٦٤ – ٧٣.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: mohamedsh20689gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

في سياق دراسة تاريخية غنية ومتنوعة، يتصدر موضوع "المصادر العربية لتاريخ الماء بحواضر الغرب الإسلامي" اهتمام الباحثين في مجال التاريخ والإثنوجرافيا، الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية في حياة الإنسان، وخصوصًا في المناطق التي تتسم بالمناخات الجافة أو شبه الجافة، مثل الغرب الإسلامي. ومن بين الحواضر التي تلعب فيها المياه دورًا محوريًا في تطورها واستمراريتها، تبرز مدينة مكناس في المغرب الأقصى كنموذج بارز يستحق الدراسة المتأنية. تعتبر مدينة مكناس، التي تأسست في القرن العاشر الميلادي، واحدة من أبرز الحواضر الإسلامية التي شهدت تطورًا ملحوظًا في إدارة موارد المياه، مما انعكس على نموها العمراني والاقتصادي والثقافي. تُعَدُّ المصادر العربية، بما في ذلك النصوص التاريخية والجغرافية والأدبية، مصدرًا غنيًا لفهم كيفية تعامل سكان مكناس مع المياه، وإدارة هذه المورد الحيوي.

تستعرض هذه الدراسة كيفية توثيق العرب لممارسات إدارة المياه في مكناس، بداية من التقنيات المستخدمة في الري إلى استراتيجيات التخزين والتوزيع. كما ستسلط الضوء على كيفية تأثير هذه الممارسات على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، بما في ذلك دور المياه في تشكيل الأنماط العمرانية والتجارية. من خلال استكشاف تلك مصادر وتفسيرها في سياق تاريخ مكناس، ستحاول الدراسة تسليط الضوء على الأبعاد المتعددة لإدارة المياه في واحدة من أبرز حواضر الغرب الإسلامي، وتقديم رؤى قيمة حول كيفية تفاعل البشر مع هذا المورد الحيوي من حيث التوثيق في ظل التحديات المناخية والجغرافية.

أولاً: الوثائق

إذا كانت عملية كتابة التاريخ "تقوم على وجود المصادر وتشترط على الباحث أن يتأكد من توفر المصادر وتحري صحتها نسبة ومضمونا وامتلاك القدرة على استثمارها"[1]، فإن البحث في تاريخ الماء يفرض تنويع المصادر والانفتاح على حقول معرفية مختلفة كالفقه والقانون والتاريخ والجغرافيا لإنتاج المعرفة التاريخية.

على أن حضور الماء في المصادر والمصنفات يختلف اختلافا بيّنا حسب اتجاهاتها ونوعيتها والغرض من تأليفها؛ فذكر الماء في الحوليات التاريخية ورد في سياق تفسير بعض الوقائع الحربية والأحداث السياسية كما ورد ذكره ارتباطا بالمنجزات العمرانية للسلاطين، أما المصادر الجغرافية والرحلات فقد ذكر الماء فيها في إطار وصف المجال الطبيعي فكان الماء بذلك معيارًا ومقياسًا للتفاضل بين المدن والحواضر، وبخصوص المصنفات الفقهية والنوازلية فقد ورد الماء فيها كمصدر للخلاف والتوتر بين المجموعات البشرية حول ملكيته وقوانين استغلاله وتوزيعه، ثم كتب المناقب والتصوف التي ورد الماء فيها مقترنا بالكرامة والولاية والصلاح، وأخيرًا كتب الخراج التي اقترن الماء فيها بالأرض لما له من أهمية في تحديد نوع الجباية الواجبة على مالكها.

يطرح هذا التنوع في المصادر عدة صعوبات تتمحور حول إشكالية الربط بين ما ورد في كتب الفقه والنوازل والجغرافية والرحلات والمناقب والخراج بالواقع التاريخي؛ فاختلاف منظور تلك المصنفات لملكية الماء وأساليب استغلاله وتضارب وجهات نظر مؤلفيها حول وضعيته القانونية وتباينها يزيد من المشكل إبهاما وغموضا، ويعزى ذلك إلى الظروف التاريخية والموضوعية لكل عصر من العصور التي ألفت فيها تلك الكتب والمصنفات وإلى بواعثها الثقافية والأيديولوجية، وتبقى عملية لمّ الإشارات المصدرية على اختلافها والمقارنة بينها هي السبيل الوحيد للخروج بخلاصات يمكن الاستفادة منها في التعرف على الواقع التاريخي.

وتماشيًا مع ذلك فإن البحث في تاريخ الماء بمدينة مكناس يفرض الاهتمام بأنواع مختلفة من المعلومات التاريخية ذات الصلة بما هو اقتصادي للكشف عن مجالات استعمال الماء داخل المدينة وخارجها ولمناقشة إشكالية الماء والأرض، وبما هو عمراني لتتبع تطور الظاهرة العمرانية وما واكبها من تحولات على مستوى المنشآت المائية، وبما هو سياسي للكشف عن دور الماء في الصراعات والأحداث التي كانت تنشب بين المدينة وباديتها، وأخيرًا بما هو فقهي لمناقشة الوضعية القانونية للماء، على أنه ليس في نيتنا القيام بقراء تحليلية شاملة لمصادر تاريخ مكناس، ولكن الغاية

والقصد هي الإجابة عن سؤال تغطية مختلف المصادر لمبحث الماء ضمن الحركة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية برمتها.

فبخصوص الوثائق نستطيع القول بأنها تشكّل ركنًا أساسيًا في معرفة جانب من جوانب تاريخ الماء بمكناس، حيث تقدم للباحث معلومات مهمة ونادرة عن الطبيعة القانونية للماء، ومدى استغلال كل من المخزن والأحباس والخواص لها، كما تمكننا من جهة أخرى من الوقوف عند دور مؤسسة الأحباس في تدبيره. وتضم هذه الوثائق أصنافا متنوعة منها الحوالات الحبسية[٢] التي تكتسي قيمة كبيرة بالنسبة للدراسات التاريخية بما تقدمه من معطيات تاريخية دقيقة، فرغم الصبغة المتخصصة لوثائق الأحباس، فإنها تحتوي تفاصيل هامة ومتكاملة ومختلفة عن طرق تدبير الماء داخل المدينة وخارجها، بل إن وثائقها تشكل حجر الزاوية ومادة أولية في دراسة جوانب استغلال الماء والحقوق المرتبطة به، والوقوف عند ملامح الشبكة المائية ووسائل التوزيع وأساليب امتلاك الخواص حقوق الاستفادة منه، وفي فهم أصول ملكيته.

ومن الملاحظات التي نبديها بخصوصها رداءة خطوط بعض الموثقين والنساخين، مما يصَعبَ قراءة عدد من جمل وكلمات وثائقها. وقد أثارت رداءة خطوط بعض الموثقين من العدول وغيرهم انتباه الفقيه علي اليوسي الذي قال بضرورة استحداث الحسبة على النساخين لأهمية ذلك في إقامة الدين بقوله: "وقع الكتب من الفساد ما لا يتدارك لولا تفضل الله تعالى لحفظ دينه، وما أحوج الناس إلى إقامة الحسبة على النساخين، وقد اعتنوا بشربة لبن ألا يزاد فيها ماء، وخبزة ألا ينقص منها وزن قيراط، وأهملوا الكتب التي هي قوام الدين ومرجع الأمر كله"[٣].

فمن الحوالات الحبسية التي تناثرت بين عقودها مسألة الماء هناك حوالة أحباس المساكين التي تشمل إحصاء لأحباس عبد الله بن حمد، وقد وثقها جملة من القضاة والعدول الثقاة، تنفرد بذكر معاوضات لأرحية قام بها السلطان مولاي إسماعيل مع الزاوية الأحمدية، إضافة إلى بعض الإشارات الواردة في بعض العقود عن السواقي المارة بأراضي الزاوية، وكذا بعض منشآت التوزيع والمرافق المنتفعة بالماء، وحوالة أحباس صغرى مكناس رقم ٤ التي تنفرد بذكر مدينة الرياض العنبري المندثرة وجامعها الأعظم، إضافة إلى عقود جزاء الماء الخاصة بتزويد المساجد والمرافق المرتبطة بها، كما تنفرد هذه الحوالة بذكر عقد جزاء ماء عين تاكمة يعود تاريخه للقرن السادس عشر. وحوالة كبرى مكناس رقم ٥ التي بها ظهير المولى إسماعيل حول تجديد قنوات واد بوفكران وعين تاكمة، وكذا توزيعهما داخل المدينة، كما تتضمن وثائق عن المرافق المنتفعة بالماء، وكذا عقود بأسماء الخواص المستفيدين منه كأعوان المخزن وبعض التجار، وهي في حالة رثة أكلت الأرضة بعض وثائقها مما صعب معه قراءتها. وقد استنسخت هذه الحوالة عام ١٣٣٣هـ وحملت اسم الحوالة رقم ٨، وأضيفت إليها وثائق تحبيسات تعود للقرن ١٨ و١٩م، وأخيرًا حوالة أحباس كبرى مكناس رقم ٧ وقد ورد فيها عدد هام من الوثائق ذات الارتباط بموضوع الماء منها ما لم يرد في الحوالات السابقة الذكر، كعقود معاوضات الخواص لأملاكهم مع الأحباس للحصول على الماء، وعقد جزاء ماء الملاح، بالإضافة لانفرادها بعدد هام من الظهائر والأوامر السلطانية لناظر الحبس قصد "تنفيذ" الماء لأعوان المخزن بالمدينة.

إلى جانب الحوالات الحبسية هناك الكنانيش، وهي عبارة عن سجلات وثائقية تنفرد بمعلومات تاريخية قلّما نجدها في أصول ومظان أخرى، فهي تحتوي على "موضوعات منسجمة، أو مختلفة، متماسكة أو متفرقة، لأهداف علمية واقتصادية وسياسية ودينية"[٤].

وإذا كانت بعض الدراسات أفادت بأن مدينة مكناس حظيت بعدد لابأس به من الكنانيش التي تهم إحصاء أملاك المساجد والزوايا ومداخلها ومصارفها بشكل مضبوط ودقيق، فإنها بالمقابل حظيت كذلك بكنّاش توثيقي دقيق ومضبوط فيما يتعلق بمسألة توزيع الماء داخل المدينة يحمل اسم "إحصاء ماء واد بوفكران"[٥]، الذي يعود زمن تدوينه إلى أواخر عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م)، يشمل حسب ما ورد في صفحته الأولى إحصاء أقسام واد بوفكران "الحمد لله وحده بيان إحصاء أقسام ماء واد بوفكران ابتداء من سيدي أبي زكرياء وفق المأذون به من وزارة الأوقاف السعيد بكتاب عدد ١١٨٨"،

وهو كنّاش تفصيلي لأجزاء الماء والسواقي المار بها، والمرافق الدينية والاجتماعية المستفيدة منه، وكذا العراصي والجنات التي تسقى به والدور الداخل إليها الماء، كما يتضمن نوع القنوات المستعملة وكمية الماء، إضافة إلى بعض الإرشادات عن الأماكن التي ينقطع فيها الماء وما يضاف للواد، وتقويم ما للقبائل، ثم تقويم رقبة الجهة المستفيدة وجزائها بالفرنك.

وقد تم إنشاء هذا الكناش بأمر من وزارة عموم الأوقاف لناظر أحباس مكناس آنذاك "أحمد الصبيحي" قصد إحصاء الماء الداخل لمكناس من نهر بوفكران والوقوف عند أصوله، وهو ما يستشف من الورقة الأخيرة من الكناش التي جاء فيها: "الحمد لله وحده لما ورد الأمر من وزارة عموم الأوقاف السعيدة بالأعتاب الشريفة على ناظر الأحباس الكبرى الأرشد الفقيه الأستاذ الأنجد السيد أحمد الصبيحي السلاوي بكتابها عدد ١١٨٨ وتاريخ ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٤٢هـ من حمراء مراكش بإعادة إحصاء مياه بوفكران"[٦]. وقد كوّن الناظر الصبيحي لهذا الغرض لجنة كانت تتكون من نائب الناظر محمد بناني، وأرباب البصر القنويين العارفين بأصول مياه النهر الداخل للمدينة، وهم المعلم الحاج المعطي والمعلم العيساوي.

إضافة إلى الكناش المذكور، هناك كنانيش الزوايا التي تناثرت بها عقود خاصة بالماء الداخل إليها، من ذلك أوقاف الزاوية الشبلية نسبة إلى أحمد الشبلي بمكناس، الذي قيّد في ٢٧ ذي الحجة الحرام متم عام (١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م)، ويغطي الفترة الممتدة من عام ١١٨٠هـ إلى عام ١٢٣٩هـ، الذي يضم وثيقة حول مسألة معالجة فيض الماء الخارج من السقاية المحاذية للضريح والضرر الذي يحدثه لما جاوره من الدور.

ومن صنف هذه الوثائق نذكر بعض الوثائق الخاصة بأرشيف نظارة أوقاف مكناس، يتضمن هذا الأرشيف، وثائق تتعلق بمسألة الماء زمن الحماية، تتيح الوقوف عند ملامح الصراع الذي كان بين أحباس مكناس مع الإدارة الفرنسية حول الماء، كما بها إشارات تاريخية تهم مسائل تقنية تتعلق بإحصاءات وتقارير حول توزيع الماء بالمرافق الدينية والاجتماعية التابعة لمؤسسة الأحباس، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- وثائق ورسائل مخزنية متبادلة بين عموم الأوقاف وناظر مكناس حول ماء واد بوفكران، وتشمل مسائل سقي الأراضي، ومسائل أخرى متعلقة بأداء مصاريف صيانة القنوات المائية، إضافة إلى مسائل خلافية بين إدارة أحباس المدينة والإدارة الفرنسية حول الماء.
- وثائق تتعلق بالنزاعات التي كانت تقوم بين المستفيدين من المياه لسقي الأراضي الزراعية أو إدخاله للدور.
- وثائق صادرة عن الإدارة الفرنسية بمكناس، وهي مجموع المراسلات والدراسات التي قامت بها حول المياه الداخلة للمدينة.

أما بخصوص المستندات والوثائق التي تزخر بها الخزانة الحسنية، فتطالعنا وثائق المجموعة الزيدانية التي جمعها عبد الرحمان بن زيدان، والتي تم تصنيفها في ٣٤ مجلداً وهي غير مرتبة زمنيا، بفوائد تهم قضايا الماء بالمدينة وأخرى تتعلق بالقبائل المجاورة لمكناس كبني مطير وكروان. أما وثائق المديرية الملكية بالرباط فيعثر الباحث فيها على عدد من الوثائق ذات الصلة بموضوع الدراسة تتعلق بفترة السلطان الحسن الأول وأخرى تعود لعهد الحماية، تكشف عن النزاعات التي كانت قائمة حول الماء داخل المدينة وللدور الذي كان يقوم به المخزن في فضّها.

إلى جانب الوثائق الوطنية، حظيت منطقة مكناس في عهد الحماية بدراسات وتقارير قام بها مبعوثون وزائرون وضباط الشؤون الأهلية جمعوا بعض الأخبار والمعلومات التي تهم مكناس والقبائل المجاورة لها كبني مطير وكروان، وهي تزخر بمعلومات عن وضعية الموارد المائية بالمنطقة وجملة من الأوصاف المرتبطة بشبكة الري والسواقي ومصادر الماء، وهي مرقونة بمركز الأرشيف الدبلوماسي بنانط، نذكر على سبيل المثال "Monographie de la région de Meknès" الذي يعود لأرنود[٧] "Arnaud" وعرض فيه معطيات تتعلق بالمناخ وكمية التساقطات ولأنظمة الري التقليدية ولأعراف سكان القبائل النازلة بأحواز مكناس ولنوعية المنتوجات الزراعية، وهي إشارات على اختلافها تفيد في الكشف عن علاقة المدينة بباديتها. كما يفيد "Michaut"[٨] بمعطيات عن مساحة الأراضي الجماعية

المزروعة في بعض فرق بني مطير كاقدارن وأيت نعمان وأيت بورزون وأيت وارتندي وأيت حماد، وأيضًا بشبكة السواقي التي تخترق مجال هذه القبائل. وبالمثل يقدم "Goudurier"[٩] معلومات قيمة عن أسماء السواقي المستخرجة من الأودية والمرفوعة من العيون بمجال كروان.

ثانيًا: المصادر العربية المطبوعة

فيما يتعلق بكتب الحوليات التاريخية حول مكناس فهي قليلة إذا ما قورنت بنظيرتها حول حواضر أخرى كفاس ومراكش، وهذه القلة تعزى إلى ضياع العديد من تلك الحوليات، والتي لم يصلنا منها إلا بعض النقول والأخبار التي جاءت متناثرة في بعض المصادر، ويبقى مصنّف ابن غازي حول تاريخ المدينة الوسيطي ومؤلفات ابن زيدان من المنوغرافيات التي لا غنى عنها في مسار البحث لحمولتهما التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والإثنوغرافية، فما مدى حضور الماء بهذه الحوليات المكناسية؟

بالنسبة لكتاب الروض الهتون[١٠] لمؤلفه محمد ابن غازي العثماني فعلى الرغم من تقدم زمن تدوينه فإنه يكشف عن معلومات حول الوضعية المائية بمجال مكناس الوسيطية، منها ما لها علاقة باستغلال المياه وتنظيم توزيعها بالمستقرات المكناسية القديمة، ومنها ما يرتبط بتقنيات السقي والتوزيع، ثم ما يتعلق بالمشاريع المائية للدولة، بالإضافة إلى بعض المعطيات تتعلق بالمنشآت المائية، ستفيد في دراسة الوضع القانوني لمياه واد بوفكران.

والكتاب حافل بالمعلومات الجغرافية والتاريخية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كانفراده بذكر بعض التفاصيل العمرانية للحوائر المكناسية القديمة وتوزيعها على ضفاف واد بوفكران، كما قدم وصفا للأراضي السقوية وبعض المنتوجات المختلفة التي كانت تستفيد من مياه العيون المتدفقة بالمجال، ووردت عنده بعض الروايات عن المعطيات البشرية والاقتصادية للمنطقة، وغيرها من النصوص التي ستستفيد منها معظم فصول الدراسة.

وقد اعتمد المؤلف على من سبقه من المؤرخين والجغرافيين أمثال ابن خلدون وابن مرزوق وابن الخطيب، كما احتفظ بنصوص ضائعة من أرجوزة ابن جابر الغساني وتقييد ابن زغبوش، مما أضفى على الكتاب أهمية تاريخية كبرى، قلما نجدها في المصنفات التي غطّت أحداث الفترة. لكن ما يؤاخذ عليه هو الاختصار في الخبر، حيث خصّ المجال المائي لمكناس بأوصاف محدودة رغم أهمية الماء في الحياة الاقتصادية لسكان الحوائر القديمة، ولم يقدم أخبارًا عن الوضعية المائية للمدينة خلال الفترة التي دوّن فيها كتابه، ونقصد هنا الفترة المرينية والوطاسية، ولعل هذا راجع إلى طبيعة المواضيع التي عالجها وإلى الغرض من تأليفه لهذا الكتاب، فهو قد وضع هذا التأليف "لأهل الأندلس بعد عودته إليها"[١١].

ويضاهيه في الأهمية مؤلفي عبد الرحمان ابن زيدان اللّذين خصّصهما لأخبار مكناس، فالأول وهو "إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس"[١٢] فإنه يحوي أخبارًا وتفصيلات فريدة حول المسألة المائية تتعلق بمواقع بعض المنشآت المائية كالسواقي والقنوات المندثرة، كما حقّق مصادر مياه المدينة وبيّن أهميتها ومنافعها بالنسبة لمرافقها الدينية والاجتماعية، كما أورد مادة متناثرة في ثنايا الكتاب حول عمران المدينة وأنشطة سكانها وعاداتهم والمحن التي تعرضوا لها، بالإضافة إلى تراجم أهم أعلامها، وهي معلومات لها فوائدها في دراسة جوانب من إشكالية تدبير الماء.

أما الكتاب الثاني وهو "المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف"[١٣] فينفرد بمادة قيمة، إذ تحدث ابن زيدان فيه بإسهاب عن جلب المولى إسماعيل للماء إلى داخل المدينة وتحبيسه على بعض المساجد والأضرحة والسقايات، فضلاً عن إيراده لوثيقتين حبسيتين تتعلق الأولى بإجراء عين ماء "تاجما" والإصلاحات التي همّت مجاريها لتعذر مياهها بعد الخراب الذي أصابها، والثانية تهم إجراء ماء واد بوفكران إلى المدينة والمرافق المنتفعة به، هذا إلى جانب ما يحتويه من وثائق خاصة بالمرحلة الإسماعيلية، تتضمن معلومات اجتماعية واقتصادية وسياسية ستساعد في دراسة تطور وضعية ملكية الماء وقوانين تنظيمه. كما يمد مؤلف "زهر الأكم"[١٤] لعبد الكريم الريفي وكتاب "البستان الظريف"[١٥] لأبي القاسم

الزياني بروايات عن المنشآت المائية رغم ضآلتها، وبوصف للوضعية الاقتصادية والعمرانية والسياسية لمكناس بعد وفاة المولى إسماعيل، وللإدارة المخزنية والمؤسسة العسكرية لهذه المرحلة وتطورها.

وأهمية هذه المعلومات تكمن في معاصرة المؤلف لها وفي تأريخه لفترة مضطربة وغامضة من تاريخ المغرب، كما تفيد في دراسة مختلف التحولات التي تهم تدبير الماء بمجال مكناس، ومظاهر الخراب الذي مس الشبكة المائية، فضلاً عن إزالة الغموض عن التحولات القانونية لمياه المدينة. أما محمد الرباطي الملقب بالضعيف في كتابه "تاريخ الضعيف الرباطي"[١٦]، والمشرفي في كتابه "الحلل البهية"[١٧]، والكنسوسي في "الجيش العرمرم"[١٨]، وأبو العلاء إدريس في "الابتسام"[١٩] فيرجع لهم الفضل في معالجة بعض المسائل خلال الحكم الإسماعيلي وبعده ذات الصلة بموضوع الماء كالأوضاع الاقتصادية والطبيعية وعلاقة المخزن العلوي بالفئات الاجتماعية والقبائل.

وبخصوص كتب الجغرافية والرحلات فإنها تُعَدّ من أهم المظان التي يعول عليها في مجال البحث في تاريخ الماء وتقنيات تدبيره. والملاحظ أن هذا النوع من الكتابات عرف تراجعًا خلال العصر الحديث من حيث قيمته الجغرافية والتاريخية، وذلك راجع بالأساس إلى تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها المغرب منذ بداية القرن السادس عشر، فأغلب الإنتاجات الجغرافية الخاصة بالمرحلة المدروسة استنسخت الأوصاف السابقة دون إظهار أي انفعال مع المجال، إضافة إلى أن هذه الكتابات اتخذت طابعا سفاريا وبعثات دبلوماسية، قدم أصحابها من خلالها أوصافا عن المجالات الأوربية ومظاهر الحياة السياسية والاقتصادية بها، ولم يخلفوا لنا سوى ملاحظات عابرة عن المدن المغربية ومنها مدينة مكناس.

وعلى هذا الأساس فإنه لا مناص للباحث من الاستعانة بالمصادر الجغرافية الوسيطية التي قدمت نصوصا وإشارات عن الماء بمجال مكناس قصد تحقيق العناصر التاريخية الخاصة بأنظمة تدبيره رغبة في فهمها قبل تبدلها وتغيُّرها، خاصةً وأن الرحلات الأجنبية خلال العصر الحديث قد قدمت نظرة سوداء عن الشبكة المائية وحالتها المادية بالمدينة، ولعل المقارنة بين نصوص تلك الكتابات لها أهمية في كشف النقاب عن الوضعية القانونية للماء قديمًا وحديثًا.

وفي هذا الصدد تظهر أهمية "الاستبصار"[٢٠] لمؤلف عفا الزمن عن اسمه و"نزهة المشتاق"[٢١] للإدريسي و"نفاضة الجراب"[٢٢] لابن الخطيب فيما أمدونا به من إفادات حول وضعية مياه أنهار مكناس وعيونها، وإلى تعدد مجالات استعمال المياه في الحياة اليومية للسكان كإدارة الأرحاء وتزويد الحمامات، وفي التعرف على الوضعية المائية لواد بوفكران وتوزيعه بين المستقرات المكناسية الوسيطية.

أما "وصف إفريقيا"[٢٣] لمؤلفه الحسن الوزان فقد قدّم مادة متنوعة قيّمة، رغم اتسامها بالإيجاز والاختصار، إذ أفرد فقرات عن موارد مكناس المائية وخصّ بالذكر واديها الذي وصفه بالصغير وما يحيط به من حدائق وبساتين، وتحدث عن وجود قناة مائية يجلب بواسطتها الماء من خارج المدينة إلى داخلها لتوزيعه على مختلف المرافق كالمساجد والحمامات والطواحين.

أما عن الرحلات الأجنبية وبصرف النظر عن بواعثها ومقاصدها، فإننا نشير إلى مجموعتين منها: الأولى وهي التي ألفت عن مكناس خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، والثانية ألفت خلال القرن التاسع عشر. فعن المجموعة الأولى نجد كتابات بعض الأسرى المسيحيين بمكناس والذين أسهموا في أشغال بناء المدينة خلال العهد الإسماعيلي، ومؤلفات ممثلي البعثات الدبلوماسية وسياسيين وبعض رجال الدين، والمتصفح لهذه الكتابات يلاحظ محدوديتها فيما يخص مبحث تدبير الماء.

فجرمان مويط «Mouette» الذي كان أسيرًا بمكناس عرض في رحلته[٢٤] بعض الإفادات حول المعطيات الطبيعية للمدينة والتي ضمنها وصفًا لأهم أوديتها كواد "بوعماير" فحدد موقعه بالنسبة للمدينة وما كان على ضفافه من البساتين وأشجار الزيتون، وهي معلومات لها أهميتها في الكشف عن الثابت والمتحول في علاقة السكان بالواد، كما أن ذكر المؤلف لإسم النهر بلفظ "بوعماير" له دلالة على احتفاظ الواد باسمه إلى غاية الفترة التي تواجد فيها الأسير بمكناس.

وبخصوص كتابات جون ويندوس[٢٥] «Windus» وماريا ميتلان[٢٦] «Metlen» فقلما تجود بمعلومات تهم موضوع الدراسة سوى ما عرضاه من أوصاف عامة عن النشاط الفلاحي بأحواز المدينة وبعض العناصر العمرانية.

أما المجموعة الثانية من الرحلات التي كتبت خلال القرن التاسع عشر، فقد جمع أصحابها مادة علمية كثيرة عن طبيعة مجال مكناس وأهلها قلما تجود بها مصادر أخرى، ومن تلك الكتابات نجد مؤلف شارل دو فوكو[٢٧] الذي مر بمكناس سنة ١٨٨٣م، وأعطى وصفا دقيقا للأودية المارة بمجالها واتساعها وعمقها باستثناء واد بوفكران الذي لم يذكره، وهو ما يطرح علامات استفهام عن إغفاله له باعتباره من أهم تلك الأودية بالنسبة للمدينة، أم أن واد بوفكران فقد أهميته خلال الفترة التي مرّ فيها دوفوكو بمكناس فصنفه كجدول من الجداول التي مر عليها دون وصفه، أم أن طبيعة الرحلة حتمت على مؤلفها عدم ذكره.

أما كتب الفلاحة مثل "كتاب الفلاحة"[٢٨] لابن العوام، و"الفلاحة النبطية"[٢٩] لابن وحشية، فرغم اختلاف الظروف الزمانية والمكانية للتأليف إلا أنهما وفرا لنا مادة استقينا منها بعض المعلومات حول التقنيات والحيل المائية المستخدمة في مكناس، وطريقة عملها ومواد صنعها وكيفية تشكيلها ووظائفها في تدبير الماء وتصريفه.

وتُعَدّ مصنفات النوازل والخراج والأحكام والأموال من المؤلفات التي لها أهمية في التعرف على مظاهر الحياة اليومية للأفراد، وعلى "بنية المجتمع بأسسها المادية وتنظيماتها القانونية"[٣٠]، حتى أنها غدت "مادة لا يمكن الاستغناء عنها لأهمية ما فيها، لصياغة تاريخ أكثر عمقًا في بعض جوانبه المفقودة في الكتب الإخبارية إضافة إلى قدرتها على إعطاء تفسير متقدم أو عميق لبعض القضايا التاريخية"[٣١]. وعلى الرغم من أن استغلالها يطرح من الناحية التاريخية مشاكل منهجية ترتبط بالتوطين الزماني والمكاني وإشكالية الفصل بين الافتراضي والواقعي فيها[٣٢]، فإنها تبقى من المصادر التي لا غنى للباحث عنها في البحث التاريخي.

ويمكن تصنيف كتب الفقه والخراج والنوازل حسب إفادتها لموضوع الماء إلى مجموعتين: الأولى عالجت موضوع الماء من الناحية النظرية، فجاءت مشحونة بالآراء والنقاشات الفقهية المحضة، وتمكن من التعرف على الأحكام الشرعية المرتبطة بملكية الماء وقوانين تنظيمه وتوزيعه، ومن هذه الكتب "الأحكام السلطانية" للماوردي[٣٣] الذي عالج أحكام المياه وأقسامها من الناحية الشرعية، والأحكام الواجب مراعاتها عند استغلالها في السقي بين العالية والسافلة، وبالمثل تبرز قيمة "كتاب الخراج"[٣٤] لأبي يوسف يعقوب و"كتاب الأموال" لأبي عبيد القاسم[٣٥] فيما تزخر به من مادة فقهية حول أحكام ملكية الأنهار وعلاقتها بملكية الأرض، وهي أحكام تسهم في معالجة وضعية ملكية ماء بمدينة مكناس. كما يعد كتاب "الإعلام بأحكام البنيان" لمؤلفه ابن الرامي[٣٦] البناء، من المصادر التي يعول عليها في دراسة أحكام المجاري والقنوات المائية وقسمة المياه بين الدور والملاكين، والمشاكل التي تعترض قسمة الماء، إلى جانب كثير من المسائل التي ضمنها في كتابه لها صلة بموضوع الدراسة.

أما المجموعة الثانية، فتتمثل في كتب النوازل والأحكام التي تزخر بأعداد هائلة من المسائل المتعلقة بالماء سواء تعلق الأمر بمجالات الوفرة أو القلة، تعكس قضايا اجتماعية واقتصادية لها علاقة بالماء. ووجه أهميتها يتجلى في طرحها جملة من القضايا في عدد من المجالات التي لا نتوفر بشأنها على شهادات ولا نصوص في باقي المصادر، كملكية الماء وتنظيم استغلاله بين المنتفعين منه، والنزاعات التي كانت تقوم حول الاستفادة منه في السقي والشرب وغيرهما من أوجه الانتفاع، والتي كانت تجد حلولا لها في إطار عرفي نجد صداه في كتب النوازل الفقهية.

فمن أهم كتب المصنفات النوازلية التي تفيد في هذا المضمار كتاب "المعيار المعرب" للونشريسي[٣٧] حيث يعثر الباحث في نوازله على معلومات قيمة عن أحكام ملكية الماء وعلاقته بالأرض، كما تزخر نوازله بمظاهر النزاع حول الماء وأسبابه، وعرض لمظاهر النشاط الاقتصادي بالبادية والمدينة، فيكشف بذلك عما كان يحل بهما من كوارث طبيعية وسياسية وتحولات ديمغرافية.

ويُعَدّ مؤلف "الأدوية الرواقي من أدواء الاختلافات في ماء السواقي"[٣٨]، من المؤلفات الفقهية والعلمية الجادة، والذي أحدث من خلاله "التهامي" تفاعلا مع قضايا مجتمعه الفيلالي وهمومه الدينية والفقهية؛ فهو تأليف قصد منه المؤلف الإجابة عن سؤال ورد عليه من سكان قريتين من قرى تافيلالت حول ساقية مرفوعة من واد زيز كان تسقى بمائه أملاك أهل القريتين الأعلين والأسفلين فتنازعوا في قسمتها، فبنى جوابه عن النازلة على أقوال الفقهاء المالكية المتقدمين في مسائل الماء المتملك وغير المتملك والماء المباح. وتعتبر نوازل المهدي الوزاني المسماة "بالنوازل الجديدة"[٣٩] من المصادر الغنية كذلك بالمعلومات التاريخية، إذ أن المؤلف عرض لمجموعة من القضايا ذات الصلة بموضوع الماء في نوازله والمتعلقة بواد فاس، مما إسهام المقارنة بين وضعية تدبير الماء بفاس بنظيراتها بمكناس. أما كتب الأحكام فيمكن الاستفادة على وجه الخصوص من مصنف "المقدمات الممهدات"[٤٠] لابن رشد، وكتاب "العقد المنظم"[٤١] لابن سلمون الكناني، اللذان يزخران بأحكام مختلفة ومتنوعة عن قضايا الماء وملكيته.

خَاتِمَةٌ

وصفوة القول، من خلال استكشاف النصوص التاريخية والجغرافية والأدبية العربية، أصبح واضحًا أن إدارة المياه لم تكن مجرد مسألة تقنية، بل كانت متشابكة مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمدينة، كما أن التقنيات المتقدمة في الري والتخزين والتوزيع التي استخدمها سكان مكناس تُظهِر كيف يمكن للتنظيم المدروس لموارد المياه أن يساهم في بناء أسس مستدامة لمدينة مزدهرة.

إن فحص مكونات المصادر وفرز اتجاهاتها يتبين أن حضور الماء فيها اختلف باختلاف الغرض والقصد من التأليف ونوعية المصدر ومنطلقاته وأهدافه، وهو ما يطرح إشكالية الربط فيما رود فيها بالواقع التاريخي، ولا يسعف في تقديم صورة أدق لبعض جوانب تدبير الماء بمدينة مكناس، على أن اتباع منهج يقوم على لمّ شتاتها ومقارنة بعضها ببعض قصد الحصول على الحدث التاريخي الذي يمكن إسقاطه على الواقع التاريخي لمكناس، ولا شك أن الكشف عن موارد تاريخية إما في الخزائن الخاصة لبعض الأسر المكناسية، أو في الأرشيفات الأجنبية واستغلال معلوماتها كفيل بسد الثغرات التي تهم الموضوع.

إن دراسة تاريخ المياه في مكناس لا تقتصر على فهم الماضي، بل تساهم أيضًا في توجيه السياسات الحالية والمستقبلية بشأن إدارة الموارد المائية في المناطق ذات الظروف البيئية المشابهة. من خلال استلهام الدروس من تجارب التاريخ، يمكننا أن نبني استراتيجيات أكثر فاعلية للتعامل مع التحديات المائية المعاصرة، مما يعزز استدامة ورفاهية المجتمعات في المستقبل.

الإحالات المرجعية:

(١) محمد البركة وسعيد بنحمادة، **مصادر تاريخ الغرب الإسلامي : محاولة في التركيب والرصد**، مطبعة آنفو-برانت، فاس، ٢٠١٦، ص ١١.

(٢) بحكم أن هذه الحوالات قد عرّفت بها وبمضمونها وأهميتها التاريخية بعض الدراسات السابقة كدراسة رقية بلمقدم، **أوقاف مكناس في عهد مولاي إسماعيل ١٠٨٢-١١٣٩هـ/ ١٦٧٢-١٧٢٧م**، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٩٩٣م، صص١٧٣-١٨٠. ودراسة محمد اللحية، **الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس في القرن التاسع عشر ١٨٥٠-١٩١٢م**، د.د.ع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، السنة الجامعية ١٩٨٣-١٩٨٤، (مرقون)، ص ٨١-٨٤، فإننا سنكتفي هنا بإبراز أهميتها في موضوع الدراسة الذي نحن بصدده

(٣) خالد الرامي، **تدبير الموارد المائية بمدينة تطوان من خلال وثائق حبسية وعائلية ومخزنية ١٠٦٥-١٣٨٦هـ/ ١٦٥٥-١٩٦٦م**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق، ٢٠١٩م، ص ٣٦.

(٤) عبد الإله لغزاوي، **منوغرافية المقدس بمدينة مكناس**، دار أبي رقراق، الرباط، ٢٠١٠م، ج١، ص٤٢.

(٥) يوجد هذا الكناش بنظارة أوقاف مكناس، (بدون ترقيم).

(٦) **كناش إحصاء ماء واد بوفكران**، ص ٥٣-٥٤.

(7) Monographie de la région de Meknès, C .A. D. N, 1MA / 285.

(8) Fiche de la tribu des beni m'tir du sud, C. A. D. N, 1MA / 285/26.

(9) Fiche de la tribu Guerrouane de sud, C .A. D. N, 1MA / 285/ 26.

(١٠) محمد ابن غازي العثماني، **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.

(١١) محمد اللحية، **محددات نشأة المدينة المغربية الوسيطية وتمدنها: مدينة مكناس (٤٥٢ – ٦٤٥ هـ/ ١٠٦٠ – ١٢٤٧م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، سلسلة رسائل وأطروحات رقم ١٦، مطبعة سايس كرافيك، فاس، ٢٠١١، ص ١٤.

(١٢) عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد-القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م (٥ أجزاء).

(١٣) عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل ابن الشريف**، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة إديال، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٣م.

(١٤) عبد الكريم بن موسى الريفي، **زهر الأكم مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبد الله بن المولى إسماعيل**، دراسة وتحقيق آسية بنعدادة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٢م.

(١٥) الزياني أبو القاسم، **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف**، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية-الريصاني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط١، ١٩٩٢م.

(١٦) محمد بن عبد السلام الرباطي، **تاريخ الضعيف الرباطي**، دراسة وتحقيق محمد البوزيدي الشيخي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٧م، (جزءان).

(١٧) محمد بن محمد المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة الأمنية، الرباط، ط٢، ٢٠١٨.

(١٨) أبو عبد الله محمد بن أحمد الكنسوسي، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، تقديم وتحقيق وتعليق أحمد بن يوسف الكنسوسي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ١٩٩٦م.

(١٩) أبو العلاء إدريس، **الابتسام عن دولة ابن هشام أو ديوان العبر في أخبار القرن الثالث عشر**، تحقيق مصطفى الشابي، المطبعة الملكية، الرباط، ٢٠٢١م.

(٢٠) مؤلف مجهول، **الاستبصار**، ص١٨٧-١٨٨.

(٢١) أبو عبد الله الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٢٢) لسان الدين بن الخطيب، **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، نشر وتعليق أحمد مختار العبادي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٨١م، ج٢، ص٣٧٢.

(٢٣) الحسن الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٢١٥-٢١٦.

(٢٤) **رحلة الأسير مويط**، ترجمه إلى العربية محمد حجي ومحمد الأخضر، مركز الدراسات والبحوث العلوية-الريصاني، دار المناهل، ١٩٩٠م، ص٧٢.

(٢٥) **رحلة إلى مكناس**، ترجمه عن الإنجليزية زهراء إخوان، تقديم وتعليق عبد اللطيف الشادلي، منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل، بدون تاريخ.

(٢٦) **قصة الهولندية ماريا تيرمتلن**، ترجمة ودراسة إدريس أبو إدريس، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٩٩٦م.

(٢٧) **التعرف على المغرب ١٨٨٣-١٨٨٤م**، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٩م، ص ٥٩.

(٢٨) أبو زكرياء يحيى بن محمد بن أحمد بن العوام الإشبيلي، **الفلاحة الأندلسية**، تحقيق أنور أبو سويلم وسمير الدروبي وعلي أرشيد محاسنة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ط١، ٢٠١٢م.

(٢٩) أبو بكر أحمد بن علي بن قيس الكسداني (أبن وحشية)، **الفلاحة النبطية**، تحقيق توفيق فهد، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، د.ت.

(٣٠) أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان ١٨٥٠-١٩١٢)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٦٣، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ٢٠١١، ص ٣٨.

(٣١) محمد البركة، "النوازل بين الفقه والتاريخ محددات منهجية ومعالم معرفية"، ضمن **الفقه والتاريخ بسجلماسة: مباحث في تفاعلات المعاش والاقتصاد والثقافة من خلال فتاوى ابن هلال**

السجلماسي، تنسيق محمد البركة وسعيد بنحمادة، منشورات الزمن ٦٥، مطبعة بني ازناسن، سلا، ٢٠١٥م، ص ٢٧.

(٣٢) عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع: مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، رسائل وأطروحات رقم ٦٧، مطبعة الأمنية، الرباط، ٢٠١٢، ص ٥٠-٥٧.

(٣٣) أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية**، تحقيق أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٦٤-٢٧٤.

(٣٤) أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، **كتاب الخراج**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م، ص٩٤-٩٨

(٣٥) أحمد بن نصر الداودي، **كتاب الأموال**، تحقيق ودراسة رضا محمد سالم شحادة، دار الكتاب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م، ص١٨١- ١٨٢

(٣٦) ابن الرامي، **الإعلام بأحكام البنيان**، تحقيق فريد بن سليمان، مركز النشر الجامعي، بدون ذكر مكان الطبع، ١٩٩٩م، ص١٦٢- ٢٣٢.

(٣٧) أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١مج٨، ص٥-٤٤ وص٣٧٩- ٤٣٣.

(٣٨) التهامي بن عبد الله الحسني، **الأدوية الرواقي من أدواء الاختلافات في ماء السواقي**، تحقيق حسن حافظي علوي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط١، ٢٠٠١.

(٣٩) المهدي الوزاني، **النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى**، قابله وصححه على النسخة الأصلية عمر بن عباد، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٩٨٨م، ج٨، ص٢٣٠- ٢٨٦.

(٤٠) أبو الوليد بن رشد، **المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات**، تحقيق سعيد محمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ج٢، ص٢٩٨-٣٠٢.

(٤١) ابن سلمون الكناني، **العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام**، عناية وتحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١١، ص ٢٠٥.